التقرير أشار إلى تراجع عائدات سندات الخزانة الأميركية نتيجة تغير السياسة النقدية

«الوطني للاستثمار»: سوق الدين الخليجي نحو أفضل أداء سنوي له منذ 10 سنوات

45 مليار دولار حجم إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2017 حتى الآن

إصدارات السندات والصكوك السيادية في منطقة المينا تمثل 20 بالمئة من مؤشر الأسواق الناشئة

قال تقرير شركة الوطني للاستثمار أن سوق السندات الدولية في دول مجلس التعاون الخليجي اقتربت من تحقيق أفضل أداء لها منذ سنة 2010. فقد حقق مؤشر Bloomberg Barclays لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً بلغ 15.2% منذ بداية العام حتى نهاية أغسطس 2019. ويُعنى هذا المؤشر بقياس حركة السندات والصكوك الصادرة عن كيانات دول مجلس التعاون الخليجي التي تحمل تصنيف الدرجة الاستثمارية. ويعود الفضل في هذا الأداء الاستثنائي إلى التراجع الحاد في العائدات العالمية، كما يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التي طرأت على السياسة النقدية الأمريكية، اذ أثر خفض أسعار الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي على كل الأصول المقومة بالدولار الأمريكي.

وأشار التقرير إلى أن التراجع في العائدات على سندات الخزانة الأمريكية، سواء ان كان ناتجا عن تغير السياسة النقدية أو التغير في الآفاق الاقتصادية، يؤدي الى ارتفاع أسعار السندات المقومة بالدولار الأمريكي بسبب طبيعة العلاقة المعكوسة بين مستويات الفائدة وأسعار السندات.

وذكر تقرير الوطني للاستثمار أن أداء منطقة مجلس التعاون الخليجي تميز عن أداء المناطق النظيرة الحاصلة على تصنيف مماثل على مستوى العالم. فعلى سبيل المثال، حقق مؤشر سندات الشركات الأمريكية التي تحمل تصنيف الدرجة الاستثمارية ارتفاعا وصل إلى 13.9% منذ بداية العام حتى أواخر أغسطس، بينما شهد مؤشر الأسواق الناشئة للدول ذات التصنيف المماثل ارتفاعاً وصل إلى 13.3% خلال نفس الفترة، وهو ما يقل بواقع نقطة إلى نقطتين مئويتين عن سوق مجلس التعاون الخليجي. ويجدر الإشارة إلى أن هذا الأداء الجيد نسبياً قد تحقق بالرغم من تصاعد حدة التوترات السياسية في المنطقة وركود أسعار النفط، وقد ساعد بذلك قرار مؤسسة جي بي مورغان بضم خمسة بلدان من دول مجلس التعاون الخليجي إلى مؤشرها لسندات الأسواق الناشئة العالمي.

في أعقاب قرار مؤسسة جي بي مورغان بإدراج خمسة بلدان من دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مؤشرها الرئيسي للأسواق الناشئة والمعروف بمؤشر سندات الأسواق الناشئة العالمي (JP Morgan EMBIG)، ارتفع مجموع وزن دول مجلس التعاون الخليجي إلى 15% وهو ما رفع إجمالي وزن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى نحو 20%. وقد أثمر قرار الضم عن تدفق استثمارات ضخمة إلى سوق أدوات الدين في المنطقة تقدر بين 25 و30 مليار دولار أمريكي. وقد ساعدت هذه الزيادة في الطلب على تقليل الفارق بين أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي واسعار الفائدة لسندات الخزانة في الولايات المتحدة، مما دفع بأداء الأسواق الإقليمية لتتفوق على نظيراتها العالمية.

أنشئ مؤشر جي بي مورغان لسندات الأسواق الناشئة العالمي منذ حوالي 20 عاماً، حيث حفزت الزيادة المستمرة في طلب المستثمرين على ديون الأسواق الناشئة إلى ظهور الحاجة لمؤشر لقياس ادائها. ويعتبر هذا المؤشر الأكثر تتبعاً بين المستثمرين في سندات الأسواق الناشئة. ويأتي ضم السندات الخليجية لهذا المؤشر اعترافاً بالحجم المتنامي وبالتالي الأهمية المتزايدة لهذه السوق، وهو ما يجعل تجاهل هذه المنطقة في المستقبل أمراً صعباً لأي مستثمر في محفظة عالمية متعددة الأصول وجيدة التنويع.

وقد كان لقرار ضم السندات الخليجية إلى مؤشر جي بي مورغان للأسواق الناشئة آثاراً إيجابية أخرى، حيث ساهم في توسيع قاعدة المستثمرين في سوق الدين الإقليمية عبر زيادة حجم مشاركة المستثمرين الأجانب، وهو ما يعزز من قدرة السوق على استيعاب أي زيادة ملحوظة في إصدار السندات دون انعكاسات سلبية على الأسعار.

يوجد توافق واسع في الآراء مفاده أن وتيرة إصدارات الصكوك والسندات في المنطقة ستبقى مرتفعة في المستقبل القريب نظراً للتفاوت في الميزانيات بين الإيرادات والنفقات، حيث زاد حجم العجز في المالية العامة لدول مجلس التعاون الخليجي نتيجة إطلاقها برامج إنفاق طموحة لتعزيز النمو الاقتصادي واتخاذ خطوات جريئة لتنويع اقتصاداتها بحيث لا تقتصر على النفط. لكن هذه الخطوات أدت إلى زيادة في الاقتراض – بتشجيع من انخفاض مستويات الفائدة – وبالتالي زيادة مديونياتها.

ومن ناحية أخرى، شهدت إصدارات الصكوك زيادة مستمرة، حيث تسعى الاقتصادات إلى تنويع مصادر تمويلها وتطوير سوق الديون الإسلامية. وقد وصل حجم إصدارات الصكوك لدول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الامريكي إلى ما يقارب 20% من مجموع إصداراتها في العامين الأخيرين، بعد أن كان حجمها 15% في 2016. وقد تم اصدار نحو 45 مليار دولار من الصكوك منذ 2017.

وتبقى أحد أهم التحديات التي ستواجه الاقتصادات الإقليمية هي تحقيق التوازن بين الإنفاق العام ومستوى مقبول من المديونية. فقد شهد متوسط مستوى الديون بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي ارتفاعاً في دول مجلس التعاون الخليجي على مدار الأعوام الثلاث الماضية، إلا أنه لا يزال أقل من نظيره في البلدان المتقدمة.

«الكوت» توقع عقداً مع «الكهرباء» الكويتية بـ 880 ألف دينار

أعلنت شركة الكوت للمشاريع الصناعية عن قيامها بتوقيع العقد رقم (10587) مع وزارة الكهرباء والماء الكويتية بقيمة 878.78 ألف دينار، ولمدة 36 شهراً اعتباراً من 6 أكتوبر 2019. وقالت "الكوت" في بيان للبورصة أمس الأربعاء، إن المشروع يتعلق بتوريد وتسليم مواد كيميائية خاصة لمحطات توليد القوى الكهربائية وتقطير المياه التابعة للوزارة.

وأوضحت "الكوت" أن العقد سيكون له أثر إيجابي على المركز المالي للشركة.

كانت أرباح الشركة تراجعت 8.3 بالمائة في النصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 3.362 مليون دينار مقارنة بربح قدره 3.668 مليون دينار للفترة ذاتها من العام الماضي.

من مجلة جلوبال بانكينج آند فاينانس ريفيو

«المتحد» يفوز بجائزة «المبادرة المصرفية الرقمية الأكثر ابتكاراً في الكويت»

حصل البنك الأهلي المتحد على جائزة "المبادرة المصرفية الرقمية الأكثر ابتكاراً في الكويت (الفرع الذكي) للعام 2019" من مجلة جلوبال بانكينج آند فاينانس ريفيو – المجلة المتخصصة في مجال المصارف والشؤون المالية والمعنية بنشر التطورات الخاصة بالمجال المالي والمصرفي من شتى أنحاء العالم– عن الفرع الرقمي الذى افتتحه البنك في مجمع الأفنيوز بالمرحلة الرابعة.

وبهذه المناسبة أفاد طارق محمود الرئيس التنفيذى بالوكالة للبنك الأهلي المتحد: يسعدنا الحصول على هذه الجائزة التى تعكس نجاحنا فى تعزيز خدماتنا المصرفية وتحسينها بشكل مستمر، بما يزيد من رضا عملائنا ويضيف قيمة إلى تعاملاتهم المصرفية، مع تأكيدنا على الاستمرار في مواكبة آخر وأحدث التطورات التكنولوجية في الخدمات المصرفية، بما يساهم في تقديم خدمات عصرية بأعلى معايير الجودة والتميز، نحن ماضون في تحقيق هدفنا الاستراتيجي المتمثل في التحول الرقمي العملي والفاعل، ولدينا العديد من المبادرات التي سيتم إطلاقها قريبًا فى هذا المجال.

وأكد رانجان سن، مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي المتحد: هذه الجائزة تعكس التقدم الكبير الذي حققناه على طريق التحول الرقمي.، حيث أصبحت الخدمات الرقمية حاضرة في جميع تجارب العملاء المصرفية بحيث يمكن لعملاء البنك الأهلي المتحد الحصول على تجربه سلسة ومدعومة بالتكنولوجيا بما يتناسب مع أفضل الممارسات العالمية .

وأوضح مشاري الجاسم، نائب مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد بالبنك الأهلي المتحد: يمثل حصد هذه الجائزة تتويجا لمختلف الجهود التي يبذلها البنك في سبيل تحقيق التحول الرقمي مع إيجاد قيمة مضافة لمختلف العملاء، حيث أن فرع البنك الرقمي بالأفنيوز مجهز بأحدث وسائل التكنولوجيا، بما في ذلك نظام قائمة انتظار رقمية لضمان التفاعل مع العملاء عبر الهواتف المحمولة من أجل إخطارهم عند وصول دورهم، كما يتميز الفرع بوجود أجهزة للخدمة الذاتية التى تمكن العملاء من إجراء معاملاتهم المصرفية فى دقائق معدودة وبمنتهي السهولة والأمان.

طارق محمود يتسلم الجائزة وبجواره رانجان سن ومشاري الجاسم

الإمارات أكثر الاقتصادات العربية تنافسيةً تتبعها قطر والسعودية

الكويت الرابعة عربياً في تقرير التنافسية العالمية

حلّت الكويت في المركز الخامس عربياً في تقرير التنافسية العالمية 2019 التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، والذي نُشر أمس. وكان الأداء الكويتي قد شهر تحسناً بمعدّل ثماني نقاط خلال العام المنصرم، لتحلّ في المرتبة السادسة والأربعين عالمياً بعد أن كانت في المرتبة 54 العام الماضي لتكون الكويت الدولة العربية الأولى التي تحرز التقدم الأكبر. هذا وقد أحرزت الدولة تقدماً في أكثر من سبعين ركيزة ومؤشر فرعي من المؤشرات الـ103 التي يدرسها التقرير منافسة بذلك كبرى اقتصادات العالم وأكثرها تنافسيةً.

عالمياً، تعد سنغافورة أكثر اقتصادات العالم تنافسيةً لعام 2019 إذ حققت مجموعاً قدره 84.8 وذلك بتقدم1.3 نقطة، متجاوزةً بذلك الولايات المتحدة التي تراجعت إلى المرتبة الثانية. وجاءت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في المرتبة الثالثة، بينما حلت هولندا في المرتبة الرابعة وسويسرا في الخامسة، مُشكّلين بذلك المراتب الخمس الأولى. وبلغ متوسط معدّل نقاط الاقتصادات البالغ عددها 141 اقتصاداً التي شملها التقرير 61 نقطة، أي أنه يبعد حوالي 40 نقطة تقريباً من القيمة المثالية للمؤشر. ويزداد القلق من هذه الفجوة التنافسية العالمية، إذ يواجه الاقتصاد العالمي احتمال حدوث تباطؤ. إلى ذلك فأن البيئة الجيوسياسية المتغيرة والتوترات التجارية المتصاعدة تزيد من حالة الغموض، والتي يمكن أن تسرّع بدورها من ذلك التباطؤ. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن بعض الاقتصادات التي كانت ضمن الأفضل أداء هذا العام وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية تستفيد من الخلاف التجاري من خلال تحويل مجرى تدفقات التجارة، بما في ذلك سنغافورة التي تحتل المرتبة الأولى وفيتنام التي تحتل المرتبة 67.

أما إقليمياً فيعتبر تقرير هذا العام الأفضل فيما يخص أداء الدول العربية، حيث شهدت غالبية الدول تحسناً في الترتيب العام ما عدا سلطنة عُمان ولبنان، واليمن. وقد نجحت المنطقة نجاحاً كبيراً في اللحاق بركب تقنية المعلومات والاتصالات، وقد أسست العديد من البلدان بنية تحتية سليمة. ولتحويل بلدان المنطقة إلى اقتصادات أكثر إبداعاً وابتكاراً، فعلى دول المنطقة زيادة استثماراتها في الموارد البشرية.

حلّت الإمارات في المرتبة الأولى (25عالمياً) تتبعها كلّ من قطر (29عالمياً) والمملكة العربية السعودية (36عالمياً). أما البحرين، التي شهدت تحسناً بمعدّل خمس نقاط، فحلّت رابعة إقليمياً (45 عالمياً)، تبعتها الكويت والتي شهدت التقدم الأكبر ضمن شقيقاتها العرب بمعدّل ثماني نقاط (46 عالمياً).

تراجعت تنافسية السلطنة بمعدل ست نقاط لتحلّ سادسة إقليمياً (53 عالمياً) تتبعها الأردن التي تحسّنت بمعدل ثلاث نقاط (70 عالمياً)، أما المغرب فحافظت على ترتيبها العام (75 عالمياً) وبقيت بلا حراك تماماً كجارتها تونس (87 عالمياً). وقد تراجع الأداء اللبناني بمعدّل ثماني نقاط، ليتراجع معدلها العام (88 عالمياً).

تبعت الجزائر لبنان، لتحلّ في المرتبة 11عربياً (89 عالمياً)، وكذلك تحسّن الأداء المصري بمعدل مرتبة واحدة لتحتل المرتبة الـ 93عالمياً وأخيراً تراجع الأداء اليمني بمعدل نقطة لتحلّ في المرتبة الـ140عالمياً أي المرتبة ما قبل الأخيرة ضمن141 دولة يشملها التقرير.

هذا وقد خلص تقرير التنافسية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال حبيس دوامة من نمو الإنتاجية البطيء أو الثابت على الرغم من مرور عشر سنوات على الأزمة المالية العالمية، وضخ البنوك المركزية لأكثر من 10 تريليونات دولار. وفي حين أن هذه التدابير غير المسبوقة كانت فعالة في تجنب تفاقم أزمة الركود الاقتصادي، إلا أنها ليست كافية وحدها لتحفيز عملية تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تعزز من الإنتاجية في القطاعين العام والخاص.

«غرفة التجارة» تستعرض الفرص الاستثمارية المتاحة مع الجانب الفلسطيني

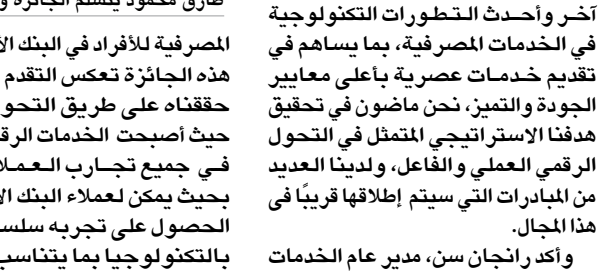

تستضيف غرفة تجارة وصناعة الكويت يوم الأثنين الموافق 14 أكتوبر 2019 في تمام الساعة 11 صباحاً وفد اقتصادي من دولة فلسطين برئاسة جمال عطالله جوابره – أمين عام إتحاد الغرف الفلسطينية، وذلك في لقاء ستقيمه الغرفة للفعاليات الاقتصادية الكويتية مع الجانب الفلسطيني بهدف مناقشة سبل توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في شتى المجالات وكذلك إقامة الشراكات التجارية بين الطرفين، حيث يضم الوفد في عضويته (20) عضوا يمثلون القطاعات التالية: المنتجات الزراعية، المواد الغذائية، المأكولات البحرية، و المنتجات الصناعية. وبهذه المناسبة تدعو الغرفة الأعضاء للحضور والمشاركة في هذا اللقاء كونه فرصة سانحة للاطلاع على منتجات وخدمات الشركات الفلسطينية وعمل شراكات محتملة الأمر الذي يؤدي إلى فتح آفاق اقتصادية جديدة وتعزيز العلاقات التجارية بين دولة الكويت و دولة فلسطين.

712 ألف دينار أرباحاً متوقعة لـ«بترولية» في الربع الثالث

اجتماع سابق للشركة

توقعت شركة المجموعة البترولية المستقبلة تحقيق أرباح فصلية بالربع الثالث من العام الجاري بقيمة 712 ألف دينار (2.35 مليون دولار) مقارنة بربح قدره 1.46 مليون دينار (4.81 مليون دولار) للفترة ذاتها بالعام الماضي، بتراجع 51.4 بالمائة.

وبحسب بيان للشركة على موقع البورصة أمس الأربعاء، تُقدر الأرباح المتوقعة للمجموعة في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بنحو 5.558 مليون دينار؛ مقابل أرباح بنحو 5.866 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بانخفاض قدره 5.3 بالمائة.

وقالت "بترولية" في البيان، إنها ستقوم بالإعلان عن طريق شركة بورصة الكويت عن النتائج النهائية للربع الثالث من العام الجاري، بعد مراجعتها من قبل مُدققي الحسابات خلال الثلاثة أسابيع القادمة.

كانت أرباح الشركة ارتفعت 10.2 بالمائة في النصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 85 مليون دينار؛ مقابل أرباح بقيمة 4.4 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2018.